

نظريات تفسير الدلالة اللفظية عند الأصوليين

مقاربة لسانية

طالب الدكتوراه محمد الحمداوي

mohamad.313@hotmail.com

الأستاذ المشارك الدكتور

على رضا محمد رضايي

amredhaei@ut.ac.ir

جمهورية إيران الإسلامية

قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة طهران - فرديس الفارابي

**Theories of interpreting the verbal significance of the
fundamentalists are linguistic**

PhD student Mohammed Al-Hamdawi

mohamad.313@hotmail.com

Associate Professor Dr

Ali Reza Mohammad Rezaei

amredhaei@ut.ac.ir

Islamic Republic of Iran

Department of Arabic Language and Literature,

University of Tehran - Faridis Farabi

Abstract

The research dealt with the theories of interpretation of verbal significance in the fundamentalist lesson, which attempted to explain the nature of the linguistic relationship between the word and meaning, and to discover its truth, and to explain how it led to finding a causal type between the word and its meaning.

The study presented a significant indication of its linguistic and theological dimension and its divisions and focused on the linguistic significance - specifically - and presented its analysis taken by the fundamentalists originally Muslim, arranged on it some fundamentalist issues, and the branches of reasoning, and highlighted the depth of this analysis and exceeded it for some of the results of structural studies in relation to the linguistic sign.

As this type of research is linked to the analytical research of the fundamentalists and philosophers of the modern language, it necessitated a comprehensive statement of the nature of the fundamentalist research, its diversity, the types of verbal inquiry that the jurisprudence has to offer, , As well as the identification of the research space to which (the situation), which drew multiple theories to reveal the truth and statement Kahn.

The research record of the fundamentalists is the first to answer the question about the relationship between the word and the meaning of the level of mental breakdown and correlation between them, which they see represents the reality of the situation and the presentation of their most important theories in comparison with the latest outputs of the modern linguistic research

Keywords: fundamentalism, significance, theory, download,

approach, pronunciation.

المخلص

تناول البحث نظريات تفسير الدلالة اللفظية في الدرس الأصولي ، التي حاولت تفسير طبيعة العلاقة اللغوية بين اللفظ والمعنى ، واكتشاف حقيقتها ، وبيان الكيفية التي أفضت إلى إيجاد نوع سببية بين اللفظ ومعناه.

قدم البحث لذلك بيان الدلالة في بعدها اللغوي والإصطلاحي وتقسيماتها وركز على الدلالة اللفظية - تحديداً - وعرض تحليلها الذي اتخذه الأصوليون أصلاً مسلماً رتبوا عليه بعض المسائل الأصولية والفروع الاستنباطية ، وسلط الضوء على عمق هذا التحليل ، وتجاوزه لبعض نتائج الدراسات البنوية فيما يرتبط بالعلامة اللغوية .

وحيث أن هذا النوع من الأبحاث يرتبط بالبحوث التحليلية التي تناولها الأصوليون وفلاسفة اللغة المحدثون ، فقد أوجب ذلك بيانا إجمالياً لطبيعة البحث الأصولي ، وتنوعه ، وأنواع المباحث اللفظية التي يتوفر عليها علم أصول الفقه ، ومقارنتها بالفلسفة التحليلية ، وذكر أهم الموضوعات التي تمثل مساحة مشتركة بين العلمين ، فضلاً عن تحديد الفضاء البحثي الذي ينتمي إليه (الوضع) والذي سقت نظريات متعددة لكشف حقيقته وبيان كنهه .

سجل البحث للأصوليين قصب السبق في الإجابة عن التساؤل المتعلق بسبب العلاقة بين اللفظ والمعنى على مستوى التداعي والتلازم الذهني بينهما ، والذي يروونه يمثل حقيقة الوضع ، وعرض لأهم نظرياتهم في ذلك مقارنة بآخر مخرجات البحث اللساني الحديث

الكلمات الرئيسية : نظريات - تفسير - الدلالة - الأصوليين - مقارنة لسانية .
الكلمات المفتاحية : الاصولية ، الدلالة ، نظرية ، التنزيل ، مقارنة ، اللفظ .

المقدمة

تؤمن الذهنية الأصولية في اتجاهها العام بتفسير العلاقة اللغوية المتجذرة بين اللفظ والمعنى على أساس وجود عامل خارج عن بنية اللفظ والمعنى يسميه الأصوليون بالوضع، ومن هنا حاولوا اكتشاف حقيقة ذلك الأمر الخارجي وبيان الكيفية التي أنتج من خلالها سببية بين اللفظ ومعناه.

انطلاقاً مما مر حاول هذا البحث عرض أهم النظريات الأصولية التي حاولت دراسة حقيقة الوضع والبحث في ماورائيات عملية الوضع متخذاً المقارنة مع أهم المخرجات اللسانية، سبيلاً للتدليل على أصالة الشخصية الاصولية وعمقها العلمي في المجالات اللغوية التحليلية التي يمثل عنوان البحث أحد مفرداتها الأساسية .

توفر البحث على بيان حقيقة الدلالة وذكر أهم اقسامها المرتبطة بمبحث الوضع ، منوهاً بمحل البحث اللغوي من الحقل الأصولي كمفردة عضوية أوجبتها طبيعة هذا العلم ووظيفته الاستباطية ، وبيان أقسامه التي يندرج فيها عنوان الدراسة الماثلة للعيان ، ثم عرّج - إجمالاً - على تساؤلات اللفظ والمعنى التي وقعت محل عناية الأصوليين ، متتقياً تساؤلاً واحداً منها يتعلّق بتفسير دلالة اللفظ على المعنى ، باعتباره الغاية القصوى من هذه الدراسة ومطلوبها الأسمى .

فرضية البحث

أنتجت الذهنية الأصولية نظريات تفسيرية للدلالة اللفظية، غطت مساحة واسعة من البحث اللساني ، وهي في مجملها إما متوافقة مع أحدث مخرجات البحث اللساني أو متقدمة عليها ، على مستوى الأصالة والعمق والسعة والشمولية !

أسئلة البحث

- ١- ما هي اهم النظريات الاصولية التي حاولت تفسير الوضع وبيان حقيقته.
- ٢- الإشارة إلى مساحة الالتقاء أو الاختلاف بين هذه النظريات وبين مخرجات الدرس اللساني الحديث .

منهج الدراسة

انتهجت الدراسة منهجاً وصفيّاً تحليلياً يصف الظاهرة، ويحللها، وعمدت بموازاة ذلك الى المقارنة بين الآراء المختلفة.

المبحث الأول

الدلالة : تعريفها - حقيقتها - أقسامها

(دل) الدال واللام أصلان : أحدهما إبانة الشيء بأمانة تتعلمها ، والآخر اضطراب في الشيء . فالأول قولهم : دلت فلانا على الطريق . والدليل : الأمانة في الشيء . وهو بين الدلالة والدلالة ..

والدلالة مصدر كالكتابة والإمارة والدال : ما حصل منه ذلك ، ودل عليه دلالة أرشد ويقال دله على الطريق ونحوه سدده إليه فهو دال ... والدلالة أعم من الإرشاد والهداية ، ومن المجاز : " الدال على الخير كفاعله " ، وفي التهذيب : دلت بهذا الطريق دلالة : عرفته ودلت به أدل دلالة . ثم إن المراد بالتسديد إراءة الطريق^١ .

وهذه الكلمات وغيرها تكاد تتفق على معنى واحد للدلالة يتلخص في الارشاد أعم من حصوله بلفظ أو غيره ، اذ الإرشاد والتسديد يحصلان بعلامات غير لفظية تماماً كما يحصلان بعلامات لفظية ، قال الراغب الأصفهاني " الدلالة : ما يتوصل به إلى معرفة الشيء ، كدلالة الألفاظ على المعنى ، ودلالة الإشارات ، والرموز ، والكتابة ، والعقود في الحساب ، وسواء كان ذلك بقصد ممن يجعله دلالة ، أو لم يكن بقصد ، كمن يرى حركة إنسان فيعلم أنه حي ...^٢"

وفي الاصطلاح فأشهر تعاريف الدلالة ما ذكره الجرجاني بـ (كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشئ آخر . والشئ الأول هو الدال والثاني هو المدلول)^٣ .

تتقوم حقيقة الدلالة -وفقاً لتعريفها- في عملية الانتقال الذهني من شيء الى آخر على أساس ما بينهما من لزوم، ومن الواضح أن عملية الانتقال تلك ترجع الى سبب ، وقد تم تحديده بـ " رسوخ العلاقة بين الشيئين في الذهن " ، ولما كانت أسس الملازمة بين الشيئين متفاوتة فيما بينها ، لأنها قد تكون " ذاتية أو طبيعية أو بوضع واضع وجعل جاعل " ، فمن الطبيعي أن يلقي ذلك التفاوت بظلاله على تقسيمات الدلالة تبعاً

لاختلاف تلك الملازمة ،ومن هنا : " قسموا الدلالة إلى أقسام ثلاثة: عقلية وطبيعية ووضعية."^٤.

والبحث في الأقسام المتقدمة خارج عن موضوعنا على مستوى هذه المقالة ، فإن المهم من تلك الأقسام هو خصوص " الدلالة الوضعية " .

الدلالة الوضعية

وهي جعل شيء بإزاء شيء آخر بحيث اذا فهم الاول فهم الثاني ^٥ .
ومن الواضح من تعريفها انها تكون فيما اذا كانت الملازمة بين الشيئين ناشئة من التواضع والاصطلاح على أن وجود أحدهما يكون دليلا على وجود الثاني ، ومن ثم إذا علم الإنسان بالملازمة وعلم بوجود الدال انتقل ذهنه إلى الشيء المدلول. وعلى أساس اختلاف طبيعة الدال ، تنقسم الدلالة الوضعية إلى قسمين:
أ - الدلالة اللفظية: إذا كان الدال الموضوع لفظا.

ب - الدلالة غير اللفظية: إذا كان الدال الموضوع غير لفظ ، كإشارات الأخرس وإشارات البرق واللاسلكي والرموز الحسائية والهندسية ورموز سائر العلوم الأخرى.^٦

والمستعمل من جميع الاقسام المتقدمة - عند الأصوليين - هو خصوص الدلالة الوضعية اللفظية ، وكل التقسيمات الأخرى للدلالة إنما هي مقدمة لفهم الدلالة الوضعية اللفظية ^٧ .

تعريف الدلالة اللفظية

المراد من الدلالة اللفظية : هو فهم المعنى من اللفظ عند إطلاقه أو تحيُّله بالنسبة الى من هو عالم بالوضع .

ويبين أبو علي سينا في الشفاء حقيقة الدلالة بأن الخيال اذا ارتسم فيه مسموع اسم ارتسم في النفس معناه فتعرف النفس ان هذا المسموع لهذا المفهوم ، فكلما أورده الحس الى النفس التفتت الى معناه ^٨ .

وعند مقارنة كلمة أبي علي سينا مع ما توصلت اليه الدراسات البنيوية على يد رائدها فرديناد دي سوسير فيما يرتبط ب (العلامة) يظهر بوضوح جوهر الفهم الدلالي المتطور الذي انطوى عليه تعريف الشيخ الرئيس .

إن العلامة عند (سوسير) علاقة ذهنية ، وهو خلافاً لما كان يعتقد اللغويون قبله ، لا يعتقد بأنها تربط اسماً بشيء ، بل تربط مفهوماً (concept) بصورة سمعية (Acoustic image) ، فإن العلامة او الكلمة يمكن النظر اليها من جانبين :

أ - جانب مادي يتألف من شقين :

- الموجود الخارجي أو الشيء المشار اليه

- اللفظ المنطوق بالفعل الذي يتمثل في (موجات صوتية).

ب- جانب ذهني ، ويتألف من شقين :

- مفهوم أو صورة ذهنية للموجود الذي يشار اليه باللفظ .

- صورة سمعية أي صورة اللفظ نفسه التي يمكن ان تمثلها لو نظرنا الى أي كلمة (قلم) مثلاً ، مكتوبة دون أن نطق بها .

والعلامة اللغوية عند سوسير تتمثل في العلاقة بين المفهوم والصورة السمعية وهي علاقة تستبعد الجانب المادي بشقيه^٩ .

ان ابن سينا وأكثر المشتغلين بالقضايا الدلالية التراثية لم يستبعدوا الأمر الخارجي أو المرجع الذي يحيل عليه اللفظ من العملية الدلالية، وان كانوا يؤمنون في الوقت ذاته بأن تعلق اللفظ بذلك الأمر الخارجي لا يتم الا عن طريق الصورة الذهنية، وهو أمر مفقود عند دي سوسير الذي يفرق بين اللفظ المنطوق وما يشير اليه في الخارج مما قد يمهّد الطريق الى عزل اللغة عن الواقع وبالتالي يفقدها مهمتها الاجتماعية - التواصلية التي هي سبب وجودها .

إنّ الشيخ (الرئيس) لم يقصر الرمز الدلالي بما هو صوت على اللفظ اللغوي ، مما يؤشر الى ان ابن سينا كان أعمق في إدراك جوهر الدلالة من المحدثين، فقد سمى الرمز اللغوي (صوتاً) وهي إشارة تستبطن التدليل على الرمز غير اللغوي، فما كل صوت، لفظ لغوي، ثم سمى ما في النفس آثاراً وذلك لأن ارتسام صورة الرمز في النفس يشكل آثاراً تتحول إلى تراكمات للمعاني الذهنية في الذاكرة فكلما تحقق مسموع صوت ارتسمت في الخيال صورته.

إن أهمية مباحث ابن سينا في الدلالة لا تكمن في عمق تصوّرهما لجوهر الفعل الدلالي فحسب، وإنما في بعدها الشمولي للسان البشري، وهو هدف يعكف عليه علماء

الدلالة المحدثون وعلى رأسهم (نوام تشومسكي) في بحثه عن القواسم المشتركة بين اللغات يحاول وضع قواعد أو نحو كلي (Universal Grammar) ينتظم اللسان البشري^{١٠}.

يبدو أن التصور السيناوي للدلالة قد ألقى بظلاله على البحث الأصولي في مسألة مهمة هي:

هل الألفاظ موضوعة بإزاء الصور الذهنية - أي الصورة التي تصوّرُها الواضع في ذهنه عند إرادة الوضع - أو بإزاء الماهيات الخارجية؟

أو لا هذا ولا ذاك بل اللفظ موضوع بإزاء المعنى من حيث هو مع قطع النظر عن كونه ذهنياً أو خارجياً؟^{١١}.

وهو أمر ليس مهماً على الصعيد النظري فحسب بل له إرتداداته الإستنباطية في الفقه، وفي أكثر من مسألة^{١٢}.

يبدو انه قد تفرع عن هذه المسألة ، مسألة أخرى حاصلها : أن الاحكام هل تتعلق بالموضوع الخارجي أو الصورة الذهنية ؟

فجوب الصلاة مثلاً هل يتعلق بالصلاة الخارجية التي يأتي المكلف بها في الخارج أو هو منصب على الصورة الذهنية للصلاة ؟ وهكذا بالحرارة في قولنا : " النار حارة " هل هو منصب على النار الخارجية أو على النار الذهنية ؟^{١٣}

اللفظ وسيلة المعنى

يقول الشاطبي في الموافقات تقريراً لأصل معلوم عند أهل العربية : (اللفظ إنما هو وسيلة إلى تحصيل المعنى المراد ، والمعنى هو المقصود...)^{١٤}.

ويُفرّق النائي (ت) بين حالة الشيء عند حضوره في الذهن كمدرّك مجرد عن جميع لوازمه المادية، وبين الحالة التي يحتويه فيها قالب لفظي، فيرى أنه في الحالة الأولى يعبر عنه بالمعنى سواء وضع له لفظ أم لا ، استعمل فيه اللفظ أم لا ، بينما هو في الحالة الثانية مفهوم أو مدلول باعتبار انفهامه من اللفظ أو دلالة اللفظ عليه^{١٥}.

والواضح من الشيخ النائي أنه يؤمن بعدم الترادف بين المعنى والدلالة، ويرى أنها - أي الدلالة - ناتجة عن الصلة بين اللفظ والمعنى التي تقود إلى فهم الثاني من الأول ، ومن ثمّ فالدلالة متأخرة عن المعنى. وهذا التفريق ينسجم مع وظيفة علم الدلالة وهو

أحد فروع علم اللغة ويُعرف باسم Semantique أي مبحث الدلالة أو علم دلالة الألفاظ ، تلك الوظيفة التي تبحث عما بين الألفاظ والمعاني من صلات ، مما يعني أن (الدلالة لى ست مرادفة للمعني ففي الاتصال اللغوي أي نقل الأفكار عن طريق اللغة رمز دال هو اللفظ ومدلول هو المعني ودلالة وهي الارتباط بينهما)^{١٦}

المبحث الثاني

تنوع البحث الأصولي وتقسيمات مباحثه اللفظية

يُعرف علم الأصول على المشهور بين الأصوليين ب: " العلم بالقواعد الممهدة لاستنباط الأحكام الشرعية " ^{١٧}

يتضح من تعريف علم الأصول ، أن الوظيفة الأساسية له ، هي تحديد القواعد أو الدلائل التي يمكن من خلالها استنباط الاحكام الفقهية، ومن ثم صارت الأصول منهجاً منظماً لعملية الاستنباط الفقهي حتى سمي بمنطق الفقه، لأنه يشابه المنطق في دراسته لعملية التفكير وتحديد النظام الذي يتعين اتباعه كي يكون التفكير سليماً، غاية الأمر أن الأصول يختلف عن المنطق من حيث السعة والشمولية، فبينما يدرس المنطق عملية التفكير بمعزل عن طبيعة مجالها وحقلها العلمي ، تتحدد وظيفة علم أصول الفقه في البحث عن عملية التفكير الفقهي في استنباط الأحكام^{١٨}.

مادامت وظيفة علم الأصول محددة بعملية التفكير الفقهي، وتوفى قواعد عامة، هدفها استنباط الحكم الشرعي من أدلتها الخاصة، وحيث إن أهم تلك الأدلة عربية اللسان، فالنتيجة الطبيعية لذلك هو أن يضع الأصوليون قوانين عامة، يمكن من خلالها تحديد دلالة النص الشرعي ومراده، في تكامل واضح بين اللغة والأصول، فإن (من أعظم مقدمات الفقه علم أصوله وعلم العربية إذ الأول قاعدته ودليله والثاني مسلكه وسيله)^{١٩}.

وعلى هذا الأساس إهتم علماء أصول الفقه الإسلامي، باستقراء الأساليب العربية وعباراتها ومفرداتها ، واستمدوا من هذا الاستقراء، ومما قرره علماء هذه اللغة قواعده وضوابط، يتوصل بمراعاتها الى فهم الأحكام من النصوص الشرعية فهماً صحيحاً ، يطابق ما يفهمه منها العربي الذي وردت هذه النصوص بلغته .

ي درس علم أصول الفقه وجوه الدلالة على الاحكام الشرعية، والدلة هنا هي النصوص والسنة ومن ثم فإن الشاغل الأول لأصحاب هذا العلم سيكون هو ضبط العلاقة بين اللفظ والمعنى في الخطاب الشرعي، وحيث أن هذا الخطاب قد ورد بلسان عربي، فإن عملية الضبط هذه ستمتد - بالضرورة - الى هذا اللسان ككل^{٢٠}.

تقود دراسة مصدر استمداد الفكر الأصولي من الظواهر اللغوية الاجتماعية العامة (المشتركة بين جميع لغات البشر) والمدرجات العقلية العامة (المشتركة بين جميع مجتمعات البشر)^{٢١} إلى الجزم بأن الضوابط والقواعد الأصولية، تنمهي مع قانون الخطاب العام ومنطقاته، وترتكز على مسوغات عقلانية، وسلوك إنساني، يجعلها في كثير من تفاصيلها، قواعد عامة لا تختص بلغة دون أخرى .

أقسام المباحث اللفظية

إن البحوث اللفظية التي تعاطاها الأصوليون على قسمين :

الأول : البحوث اللغوية : هي بحوث يراد بها اكتشاف دلالة الألفاظ على معانيها ، أو تفسير هذه الدلالة، من قبيل البحث عن دلالة صيغة الامر على الوجوب، وتفسير دلالتها على الوجوب، ودلالة الجملة الشرطية على المفهوم، وتفسير هذه الدلالة وبيان طبيعة الربط في الجملة الشرطية الذي يفيد المفهوم .

الثاني : البحوث التحليلية : وهي بحوث يتم فيها تحليل مدلول اللفظ بما هو مدلول، أي للصورة الذهنية على مستوى بنائها وطبيعة عناصرها تماماً كما هو الأمر في بحوث فلسفة اللغة ، ويدخل في نطاق مساحة هذه الأبحاث: تحليل المعاني الحرفية، ومداليل الهيئات في الجمل الناقصة والتامة والخبرية والإنشائية والوضع بأبحاثه المتنوعة.... الخ ، وفي هذا النوع من البحوث يكون الفهم اللغوي للكلام مكتملاً في رتبة سابقة، والمطلوب منها هو التحليل، وبيان كيفية نشوء المعنى^{٢٢}.

يمثل هذا النوع من المباحث نقطة إلتقاء بين علم أصول الفقه والفلسفة التحليلية التي هي منهج فلسفي معاصر تتخذ من دراسة اللغة موضوعاً لها ، وهدفها دراسة المسائل الفلسفية من خلال التحليل اللغوي ، وثمة مساحة مشتركة بين موضوعات علم أصول الفقه والفلسفة التحليلية ، يعد بحث الدلالات والوضع أحد مفرداتها الأساسية^{٢٣} .

تساؤلات اللفظ والمعنى

لم تمنح الوظيفة الأساسية لعلم أصول الفقه والمتمحورة حول العملية الاستنباطية من أن ينطلق الى فضاءات فكرية رحبة تتسع بسعة الهم الفكري ، ومن هنا لم يكن إبداع علم الأصول على حقله ومجاله الخاص كعلم آلي هدفه تزويد المشتغلين في الفقه بقواعد وضوابط تسهل عليهم العملية الاستنباطية ، بل توفر على إبداع كبير في تناوله لعدد من أهم مشاكل الفكر البشري، متحرراً في ذلك من التقاليد الفلسفية التي قيدت البحث الفلسفي قروناً عدة ووصمت وبالتكرار والاجترار (وبينما كان البحث الفلسفي على هذه الصورة كان البحث الاصولي يخوض بذكاء وعمق في درس المشاكل الفلسفية متحرراً من سلطان الفلاسفة التقليديين وهييتهم. وعلى هذا الاساس تناول علم الاصول جملة من قضايا الفلسفة والمنطق التي تتصل بأهدافه، وأبدع فيها إبداعاً أصيلاً لا نجده في البحث الفلسفي التقليدي، ولهذا يمكننا القول بأن الفكر الذي أعطاه علم الاصول في المجالات التي درسها من الفلسفة والمنطق أكثر جدة من الفكر الذي قدمته فلسفة الفلاسفة المسلمين أنفسهم في تلك المجالات)^{٢٤}.

انطلاقاً من هذه الروح البحثية المستقلة ، تناول الأصوليون أسوة بالفلاسفة، واللغويين، والمناطق، وفلاسفة اللغة وغيرهم، مسألة اللفظ والمعنى، وجعلوها موضوعاً للكثير من التساؤلات التي حاولوا الإجابة عنها بأصالة وعمق^{٢٥}

البحث الثالث

حقيقة الوضع

يمثل حضور مبحث الوضع في علم أصول الفقه ، امتداداً للجدل اليوناني حول طبيعة الترابط بين اللفظ والمعنى، ولأن الاتجاه العام في الدرس الأصولي الإمامي، ينحى منحى الرفض للقول بالدلالة الذاتية بين اللفظ والمعنى ، ويتبنى الرأي القائل بالعلاقة الجعلية بينهما، أنتج ذلك خلافاً في طبيعة جعل اللفظ دالاً على المعنى، فهل هو على نحو التخصيص أو الاختصاص^{٢٦}؟

ثم فرّع الأصوليون على ذلك نتائج وثمرات ترتبط بالفهم التلقائي للفظ في التخصيص ، وبحاجة فهمه إلى قرائن توضح المراد في الاختصاص .

ثم أن للبحث عن حقيقة الوضع ثمرات مهمة، لها مدخلة واضحة في مباحث آخر توفر عليها الأصوليون واختلفوا في شأنها، منها : " صحة استعمال اللفظ في أكثر من معنى واحد وعدمه " .

ومنها : تبعية الدلالة للإرادة ، وهل الموضوع له هو ذات المعنى ؟ أو هو قصد تفهيم المعنى ؟

ومن ثم هل يختص الوضع بالواضع الأصلي للغة ؟ أو يصبح كل أحد من أهل اللغة واضعاً بناءً على بعض النظريات الآتية ؟

ومنها : ماهو الفرق بين الوضع التعيني والتعيني؟^{٢٧}

لا بد أن يكون واضحاً أن البحث ليس في المفهوم اللغوي للوضع الذي هو "جعل اللفظ بإزاء المعنى"^{٢٨} فإنه من الواضح بمكان، بل البحث في حقيقة الوضع وطبيعته، فإن دلالة اللفظ على المعنى تنطوي على نوع من الاستتباع والسببية يكون فيها الوجود الذهني للفظ سبباً للوجود الذهني للمعنى ، ولما كان هذا الاستتباع لا يحصل بدون مبرر، تساءل الأصوليون عن مصدره وحقيقته ، و"سر" علاقة السببية بين اللفظ والمعنى؟ وكيف أصبح تصور اللفظ سبباً لتصور المعنى مع أن اللفظ والمعنى شيان مختلفان كل الاختلاف؟^{٢٩}

لقد استبعد الدرس الأصولي الحديث أن تكون العلاقة بين اللفظ والمعنى، وليدة سببية ذاتية بينهما، تنعدم معه الحاجة إلى أمر زائد على اللفظ ، معولين في استبعادهم على ما هو معاش ومحسوس وجداناً، من اختلاف فهم المعاني باختلاف اللغات ، ومن اختلاف الناس في فهمهم للمعنى باختلاف علمهم باللغة وجهلهم بها ، فضلاً عما تكشفه الملاحظة والتجربة لنا من عدم وجود أي ميل أصيل سابق على الاكتساب و التعلم للانتقال من لفظ مخصوص إلى معنى مخصوص^{٣٠} . ومن ثم فإن غالب الأصوليين يميلون إلى تفسير العلاقة اللغوية بين اللفظ والمعنى على أساس عامل خارج عن بنية اللفظ والمعنى ، وذلك الأمر الخارجي هو الذي يسميه الأصوليون بالوضع، والذي أفردوا له مساحة واسعة من البحث بهدف اكتشاف حقيقته وبيان الكيفية التي أنتج من خلالها السببية بين اللفظ ومعناه^{٣١}.

إنّ هذا البحث قد حظي بعناية الدرس الأصولي الشيعي عناية واضحة فتمخضت عن ذلك نظريات متعددة، سمتها العامة الأصالة والعمق، ومن أهمها :

الأولى - نظرية التعهد والالتزام النفساني

المعروف في الأبحاث الأصولية، أنّ هذه النظرية من ابتكارات المحقّق النهاوندي صاحب تشریح الأصول (ت ١٣٢٢هـ)، واختارها الميرزا حبيب الله الرشتي في بدائع الأفكار، وتبناها الشيخ عبد الكريم الحائري في درر الفوائد .
ويبقى تداول هذه النظرية مديناً للسيد الخوئي الذي شيّد بنيانها، وأقام أركانها، وذب عنها بجهد علمي واضح^{٣٢}.

عرّف المآل علي النهاوندي الوضع بأنّه " عبارة عن تعهد الواضع والتزامه بإرادة المعنى من اللفظ في استعمالاته للفظ بلا قرينة"^{٣٣} .

والنظرية في بعض صيغها التي ذكرها القائلون بها تفترض أن الواضع قال : (كلما ذكرت اللفظ فأنا أريد تفهيم المعنى) أي أن المتكلم يتعهد بالكشف عن المعنى الخاص الذي يريد إبرازه ، بواسطة لفظ مخصوص ، وليس هناك وفق هذه النظرية أي داع للنطق سوى قصد إفهام المعنى^{٣٤} .

وبحسب هذه النظرية فإنّ هناك تعهداً وتبانياً نفسياً ، مستقر في أذهان أهل كل لغة بنحو القوة ، وهو ثابت بين طبعي اللفظ والمعنى الموضوع له بنحو القضية الحقيقية ، بمعنى أن قانون التعهد يستوعب بعمومه كل لفظ ومعنى مفترضين وإن لم يكن لهما تحقق فعلي بعد ، نعم تتكفل مرحلة الإستعمال تطبيق ذلك القانون على جزئياته بحيث : " يوجد المستعمل فرداً منه في استعمال ، وفرداً آخر منه في استعمال آخر ، وهكذا"^{٣٥}.

بحث النظرية في الغرض الذي لأجله تمت عملية الوضع، وحصرت في (التفهيم والتفهم) وهو أمر أفرز اعتماد الواضع على الألفاظ من بين خيارات متعددة ، كأداة مثالية في تحقيق عملية التفاهم فإنّ " غرض الواضع من وضع لفظ بازاء معنى ليس الّا تسهيل تفهيم المعاني فان تفهيمها بالارادة والاشارة لما كان صعبا غالبا بل ربما كان ممتنعا فالواضع يحتاج في تسهيل التفهيم الى طريق سهل ولا ريب ان وضع الالفاظ للمعاني

يسهل ذلك لأن الالفاظ تصير مفهومة لها و لا ريب فى ان التلفظ امر سهل فى مقام التفهيم" .

تؤمن النظرية بأن الوضع ممارسة واعية ، تنطوي على حكمة وحصافة ، تنبع من حكمة الواضع ، التي تفترض أنه لا يفعل فعلاً عبثياً ، ولا يقنن تقنياً لغوياً ، وحيث أن الوضع تعهد والتزام نفساني فلا مناص والحال هذا عن ضرورة توفر القصد والاختيار ، وعلى هذا الأساس ، فما لم يكن هناك اختيار فلا معنى للوضع " إذ الوضع عبارة عن التعهد ، والتعهد لا يتعلق إلا بما يكون تحت اختيار المتعهد وهو استعماله "

تستبعد النظرية التفسيرات الدقيقة للوضع والتي تخرجه عن معناه العرفي والاجتماعي ، لأن الوضع -بحسب هذه النظرية- حقيقة عرفية سهلة التداول والمأخذ ، وبالتالي ينبغي رفض أي تفسير دقيق ، يجعل منها حقيقة معقدة ، تغفل عنها أذهان الخاصة ، فضلاً عن العامة ، مع أن المشاهد من أمر الوضع كونه عملاً عمل سهل المؤونة ، يقوم به الأطفال والمجانين ، بل قد يصدر الوضع من بعض الحيوانات أيضاً .

وفقاً لهذه النظرية فإن عملية الوضع تعهدٌ نفسيّ ، وحيث أن التعهد النفسي أمر حقيقي ، فلا محالة يكون من صنف القضايا الوجودية -التكوينية ، وهذا الأمر الحقيقي ، يُنتج ملازمة حقيقية بين تصور اللفظ وتصور المعنى على نسق الظواهر الطبيعية التي تصادفنا في حياتنا اليومية ، ومن ثمّ فالملازمة التي تفترضها النظرية بين تصور اللفظ وتصور المعنى ، ليست مجرد أمر افتراضي يخضع في وجوده وعدمه لافتراض المفترض ، واعتبار المعبر كسائر التقنيات القانونية والمواضعات الاجتماعية .

يتقوم الوضع بحسب نظرية التعهد بركنين هما : الموضوع ، وهو اللفظ . الثاني : الموضوع له ، وهو دلالة اللفظ على معناه .

وهذا يفضي إلى أن العلاقة لا تكون بين اللفظ والمعنى بل بين اللفظ وقصد تفهيم المعنى ، بحيث يكون مدلول اللفظ هو نفس إرادة التفهيم لا المعنى ، وهذه نتيجة - عند أصحاب هذا الاتجاه - طبيعية للقول بالتعهد فإن تحليل حقيقة الوضع ، وتحديد الغرض منه باعتباره عملية متصفة بالحكمة والهدفية ، يكون الغرض منها إبراز المقاصد والأغراض ، ونقلها للآخرين ، يلزم عدم امتداد مساحة الوضع بما يزيد عن هذا الهدف الذي حدّد له ، والغرض المتوخى منه وهو " إبراز المقاصد والأغراض " .

إن تحليل طبيعة الوضع، وبالشكل الذي تفترضه النظرية، يقود إلى نفي الدلالة المعجمية للكلمات " الدلالة التصورية للألفاظ"، واستبعادها عن (الوضع)، ويبرر أنصار النظرية رفضهم كون الدلالة التصورية وضعية، بذريعة افتقارها للعلاقة الوضعية بين اللفظ والمعنى، ويرون أن انسباق المعنى منها وخطوره في النفس يرجع إلى تداعي المعاني أو الأتس الذهني الحاصل من كثرة الاستعمال. لأنه مادام الوضع أمراً اختيارياً هدفه إيجاد الاتصال اللغوي، فهذا يستدعي عدم تحققه في الموارد التي لا يترتب عليه أثر، أو فائدة، تنسجم مع الهدف الأساسي من عملية الوضع، وهو تحقيق عملية التفاهم، ومعلوم أن عملية التفاهم تستدعي وجود قصد وإرادة، وهما مفقودان في الدلالة التصورية.

ومن هنا فإن نظرية التعهد تقود إلى القول بأن الدلالة الناتجة عن الوضع هي دلالة تصديقية (تنطوي على قصد وإرادة) دائماً، لا تصورية (خالية من إرادة تفهيم المعنى)، أي أنه وفي الحالات التي لا يكون فيها المعنى مراداً للمستعمل، لا تكون الدلالة موجودة أصلاً^{٣٦}.

ملاحظات ثلاث

الأولى - يقسم البحث الأصولي الدلالة الوضعية إلى ثلاثة أقسام :

١- الدلالة التصورية: وهي دلالة تنشأ من طريق معرفة الأوضاع اللغوية، ولا تنفك هذه الدلالة عن اللفظ مهما سمعناه، ومن أي مصدر كان، حتى ولو من لفظ بلا شعور واختيار.

٢- الدلالة التفهيمية: ويعبر عنها بالدلالة التصديقية، لأجل تصديق المخاطب المتكلم بأنه أراد تفهيم المعنى للغير.

صحيح أن المتكلم في هذه الدلالة، يرى أن يوجد المعنى في ذهن السامع، بيد أنه قد لا يكون جاداً في ذلك ومريداً له.

٣- الدلالة التصديقية: والمقصود منها ظهور حال المتكلم بأن ما أراد تفهيمه بكلامه مريد له جداً، ويقصده واقعا.

من الواضح أن الدلالة التصورية تخلو من إرادة تفهيم المعنى؛ لافتراض انسباق المعنى من اللفظ حتى ولو صدر من نائم ومتكلم غير واع^{٣٧}.

لقد رأينا -سابقاً- أن نظرية التعهد تقود إلى القول بأن الدلالة الناتجة عن الوضع هي دلالة تصديقية دائمة ، مستعبدة الدلالة التصورية عن حريم الوضع لعدم انطوائها على إرادة تفهيم المعنى؛ ومن ثم فانسباق المعنى الذي نلحظه فيها ليس من باب الدلالة وإنما هو من باب تداعي المعاني أو الأئس الذهني الحاصل من كثرة الاستعمال .

وبالعودة إلى الدرس السيميائي الحديث قد نجد تقارباً كبيراً بينه وبين التفصيل الدلالي بمعنيهِ التصديقي المضاعف الذين تؤمن به نظرية التعهد والالتزام النفساني ، فإن التمييز بين الوظيفية التواصلية والدلالية وإن كان بالتوفر على القصد من عدمه والذي يوجد في الأولى دون الثانية ، مما يجعلنا أمام الدلالة التصورية والتفهيمية التي مرّ الحديث عنهما ونفس الشرط الذي على أساسه ميزت الدرس السيميائي بين الوظيفتين ، إلا أن هذا القصد- المميز- والذي تعدّه بعض الاتجاهات السيميائية قصداً من الدرجة الأولى غير كاف ، وترى لأجل " أن تكون بصدد علامة ، ينبغي أيضاً أن يكون ذلك الذي ترسل إليه الإشارة قادراً على التعرف على الهدف الذي لأجله انتجت الواقعة المقابلة للادراك.....ينبغي ان ندرج قصداً من الدرجة الثانية ، أي القصد القاضي أن شيئاً ما يتعرف عليه باعتباره قد أنتج بالقصد الأول" ٣٨ .

الثانية - مر بنا وفي طيات العرض الإجمالي للنظرية أن أصحابها يؤمنون بأن العلاقة لا تكون بين اللفظ والمعنى بل بين اللفظ وقصد تفهيم المعنى ، ويلتقي هذا الفهم لعملية الوضع عند أصحاب نظرية التعهد مع ما تقدم عن بعض الباحثين المحدثين من نفي كون الدلالة مترادفة مع المعنى بل هي عملية ارتباط بين الرمز اللغوي والمعنى يتكفل علم الدلالة بدراستها^{٣٩} ، ولعل الأمر يصل إلى حد التطابق حين نعرف أن نظرية التعهد تشترط توفر القصد لتحقيق الدلالة !

الثالثة - ظهر لنا من خلال استعراض نظرية التعهد أن دلالة اللفظ على المعنى منوطة بقصد المتكلم تفهيم المعنى من اللفظ ، وهو فهم ينسجم مع مبدأ (قصديّة الخطاب) الذي تبناه المهتمون بتحليل الخطاب باعتباره لبّ العملية التواصلية وعامل مقوم لاستعمال اللغة ونقطة فاصلة بين (اللغو والجد) ، حتى قيل : " إن موضوع السيمولوجيا هو الدلائل القائمة على القصديّة التواصلية . ولهذا السبب سميت هذه السيمولوجيا بسيمولوجيا..."^{٤٠} .

الرابعة - ربما نلمس تشابهاً بين هذه النظرية في إدعائها وجود قانون راسخ للتعهد والتباني النفسي بين الألفاظ والمعاني، مستقر في الأذهان بالقوة، وأن تطبيقاته تظهر هنا وهناك في هذه العلاقة اللفظية أو تلك المستعملة في حياتنا اليومية، وبين تمييز دي سوسير- بين اللغة كقانون وقواعد وصيغ تنتقل من جيل الى جيل دون أن يكون لها تحقق فعلي بنفسها، وبين الكلام الذي هو عبارة عن مفردات وتراكيب تكون تطبيقاً لذلك القانون (فاللغة هي المخزون الذهني الذي تمتلكه الجماعة، بينما الخطاب هو ما يختاره المتحدث من ذلك المخزون ليُعبّر به عن فكرته أو رسالته... الخ)^{٤١}.

الثانية - نظرية العلامة

وهي للفيلسوف والأصولي محمد حسين الأصفهاني (ت ١٣٦١هـ) فقد صورّ دلالة اللفظ على معناه و " كأنه وضع على المعنى ليكون علامة عليه " . تماماً كما تجعل الاشارات الحمراء مثلاً على مواقع معينة لتكون علامة على الخطر، وكدلالة اللوحات المنصوبة في الطرق لتقدير المسافات أو لتعيين اتجاه الطريق... الخ^{٤٢}.

وترى هذه النظرية أن كيفة الدلالة والانتقال في اللفظ تتحد مع سائر الدوال الأخرى، فجميعها على نسق دلالي واحد " كالعلم المنسوب على رأس الفرسخ، فإنه .. ينتقل من النظر إليه إلى أن هذا الموضع رأس الفرسخ "^{٤٣}

والنظرية تؤكد على (أن الموضوع والموضوع له طبيعي اللفظ والمعنى دون الوجود منهما فان طبيعي لفظ «الماء» موضوع لطبيعي ذلك الجسم السيل، وهذا الارتباط ثابت حقيقة و-لو- لم يتلفظ بلفظ «الماء» و-لو- لم يوجد مفهومه في ذهن أحد)^{٤٤}.

وقد مال الى هذا الرأي جمع من الأصوليين المتأخرين واحتجوا له ببعض الروايات المعصومية، كتلك الواردة عن الامام الرضا -ع- والتي فيها (... قال: معنى قول القائل بسم الله اى اسم على نفسى بسمة من سمات الله عز وجل، وهي العبادة قال فقلت له: ما السمة؟ قال العلامة)^{٤٥}.

مضافاً الى ما هو المعروف في اللغة من: أن الاسم مشتق من الوسم- وهو العلامة- فهو سمة توضع على الشيء يعرف به^{٤٦}.

تلتقي هذه النظرية في جعلها اللفظ علامة على المعنى مع طبيعة اللغة عند دي سوسير على أساس أنها (نسق من العلامات التي تعبر عن الأفكار، وإنها لتقارن بهذا

مع الكتابة ومع أبجدية الصم والبكم، ومع الشعائر الرمزية، ومع صيغ اللباقة، ومع العلامات العسكرية (...)^{٤٧}.

من جهة أخرى شبه دوسوسير الفكر بكتلة غير متميزة لا شكل لها عند اغفال التعبير عنه بالكلمات ، وهو يؤمن بأنه " لولا الاشارات لما استطعنا ان نميزاً واضحاً، ثابتاً بين فكرتين ، فلولا اللغة أصبحت الفكرة شيئاً مبهماً غير واضح المعالم . اذاً لا توجد افكار يسبق اللغة وجودها ، ولا تتميز هذه الافكار قبل ظهور اللغة "^{٤٨} لعل الأمر نفسه نجده عند الدرس الاصولي الحديث الذي يميز بين لونين من الحركة الذهنية :

١ - حركة الاستنتاج.

٢ - حركة الاستمتاع والاستذكار.

ويعتقد أن اللون الأول من الحركة عبارة عن حركة تصديقية يعقبها جزم واعتقاد ، لتضمنها عملية انتقال من المقدمات الى النتائج كما هو ملاحظ في حل المسائل الرياضية مثلاً " وقد ذكر ابن سينا والمحقق الطوسي في شرح الإشارات ان هذه الانتقالات الذهنية تكون بألفاظ ذهنية "^{٤٩} .

واللافت أن تعبير سوسير عن الفكرة بالشيء المبهم غير واضح المعالم في ظرف خلوها عن اللغة يلتقي مع مثال المحقق الاصفهاني في تشبيهه دلالة اللفظ على المعنى - بل سائر الدوال - بدلالة العلم المنصوب على رأس الفرسخ ، ومن الواضح أننا لورفعنا هذا العلم عن موضعه وجردناه عن وظيفته لخفي علينا مقدار المسافة ولصارت شيئاً مبهماً غير واضح المعالم تماماً كما هو الحال في الفكرة عند تجريدنا من اللغة في تعبير سوسير!

الثالثة - نظرية الاعتبار

وتعني أن الوضع اعتبار له واقع .

وهي للأصولي ضياء الدين العراقي (ت ١٣٦١ هـ ق) ، وتتقوم بأمرين :

الأول: أن الوضع عبارة عن أمر اعتباري، وهو جعل الملازمة بين اللفظ والمعنى.

الثاني: انه ينشأ من هذه الملازمة الاعتبارية ملازمة حقيقية، وبذلك يختلف الوضع

عن غيره من الاعتباريات .

تتخذ هذه النظرية التمييز بين الأمور الحقيقية والاعتبارية وفق رؤية خاصة جاءت على لسان بعض متبنيها تحت عنوان (لوح الواقع أوسع من لوح الوجود)^{٥١} منطلقاً لها بشأن بيان حقيقة الوضع .

وهذه المسلّمة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنظرية المعرفة ، وقد (قارب هذه الفكرة بوضوح فيلسوف العلم المعاصر " كارل بوبر " فطرح نظرية " العالم الثالث " ولل فكرة جذور تضرب في أعماق المعرفة عند " أفلاطون و أرسطو)^{٥٢} .

وعلى ضوء ما تقدم تم التفريق في منطلقات النظرية بين الامور الحقيقية التي لها واقع خارجي بمعزل عن وجود معتبر وجاعل أو عدم وجوده من قبيل الإنسان، والماء، والهواء، والجواهر، والأعراض ، وبين الأمور الاعتبارية التي تدور مدار وجود الجاعل والمعتبر وعدمه وبالتالي ليس لها أي تحقق خارجي حقيقي وانما وجودها منحصر في عالم الاعتبار (من قبيل أن نعتبر وجود بحر من زئبق فإن هذا موجود بوجود إعتباري، وبقطع النظر عن الإعتبار، ليس لهذا البحر الزئبقي وجود، ولا ثبوت)^{٥٣} .

وهذا ما نجده أيضاً في التشبيهات والمجازات اللغوية ، حيث لا يكون المشبه به واقعاً مطابقاً للمشبه، بل التشبيه عملية ادعاء وتنزيل للمشبه منزلة المشبه به.. وهذه الأمور قائمة في ذات المشبه والمستعير، ومن ثم فإن هذا الاعتبار ، تتقوم صيرورته بلحاظ المعبر وباعتباره^{٥٤} .

وتتعاطى هذه النظرية مع الوضع والربط بين اللفظ والمعنى على أساس عدم انتمائه إلى القسمين المتقدمين بل (يكون ثبوته لا بالوجود الخارجي، ولا بمحض الإعتبار، بل بنحو من الواقعية، بحيث يكون له واقعية في الأمر نفسه)^{٥٥} نظير كثير من الأمور والقضايا التي نعترف بثبوتها ومع هذا لا نجد لها ضمن ثنائية الخارج أو الاعتبار الذهني ، فمما لا شك فيه أن ملازمة النار للإحراق، أو سببية النار للإحراق وغيرها من ملازمات وسببيات ، لها تحقق وثبوت بيد أنها غير موجودة في الخارج ولا هي تدور مدار اعتبار المعبر وجوداً وعدمًا ، ويعبر عن محل ثبوتها وتحققها ب (نفس الأمر)^{٥٦} .

وترى نظرية المحقق العراقي أن هناك علاقة قائمة بين طبعي اللفظ وطبعي المعنى وفقاً لقانون تكويني نفس أمري ودور الواضع هو تهيئة الشرائط والظروف من أجل

تفعيل هذا القانون ومن ثم تصبح العلاقة بين اللفظ والمعنى ذات واقع ، أي أن واضع اللغة عندما اعتبر نوع علاقة بين اللفظ والمعنى أفضى ذلك إلى تلازم حقيقي وواقعي بينهما ، وسبب ذلك هو أن : (ذلك الاعتبار أوجب عدم انفكاك العلم بالمعنى وتصوره عن العلم باللفظ وتصوره ، وتلازم الانتقال إلى المعنى مع الانتقال إلى اللفظ وهذا ، يعني حدوث ملازمة واقعية)^{٥٦} .

ويشبه المحقق العراقي العلاقة بين اللفظ والمعنى بالقوانين والتشريعات ، التي يجعلها الشارع أو يتواضع عليها العرف أو التي يعتبرها المقنن البشري فهذه القوانين إعتبارية جعلية لم يكن لها أي لون من ألوان التقرر إلا أنها تصبح وبواسطة الاعتبار والاقرار ذات واقع ، يتموضع خلف التصديق والعلم بها ، بحيث تكون مادة للعلوم والمعارف البشرية فعلم القانون وعلم الاجتماع وعلم الفقه تتشكل جل مادته من قوانين وتشريعات هي بالأساس اعتبارية^{٥٧}

ورغم تعدد قراءات هذه النظرية وترددها بين أكثر من احتمال ربما يكون واضعها الشيخ العراقي قد قصده إلا أن هذه النظرية عدت النواة الأولى لظهور نظرية القرن الأكيد ودور القانون الطبيعي في تفسير علاقة اللفظ والمعنى ، وهو ما سنلمح وجوده في المتبقي من النظريات التي حاولت تفسير الدلالة اللفظية .

الرابعة - نظرية التنزيل أو الهووية:

وهي مختار المحقق البجنوردي (١٣٧٩هـ)، فقد عرّف الوضع بأنه : " عبارة عن الهووية والاتحاد بين اللفظ والمعنى في عالم الاعتبار"^{٥٨} .

وحاصل هذه النظرية : اعتبار الهووية والاندماج بين صورة اللفظ وصورة المعنى ، أي تنزيل وجود اللفظ منزلة وجود المعنى ، وترتب لوازم المعنى وآثاره على الوجود الذهني للفظ ، الى الحد الذي لا يرى فيه الوجدان الذهني صورتين صورة للفظ وصورة للمعنى ، بل هو (اندكاك صورة المعنى في صورة اللفظ ذهنًا وفناء إحداهما في الأخرى)^{٥٩}

وفي هذه النظرية نلمح ثمة تقارب مع ما أكده فردينان دي سوسير من أن العلامة اللغوية تتمثل في العلاقة بين الصورة الذهنية للموجود الذي يشار اليه باللفظ وبين الصورة السمعية للفظ ، فالعلامة اللغوية - بحسب سوسير- صورة ذهنية مركبة من

المفهوم والصورة السمعية، وهاتان الصورتان لا يمكن أن ينفصلا ، إنهما كصفحة من الورق من المستحيل أن تقطع وجهاً منها دون أن تقطع الآخر^{٦٢}.

وميزة هذه النظرية أنها ناقشت الوضع وتجدد العلاقة بين اللفظ والمعنى في إطار الاستعمال حيث أرجعت رسوخ العلاقة بينهما إلى عاملي الكم والكيف ، وفسرت الأول بكثرة حمل اللفظ على المعنى ، فيما فسرت العامل الثاني بانضمام المثيرات والأساليب الدعائية والاعلامية المختلفة نظير حمل الكرم بألفاظه وقصصه وإيجازاته على حاتم فإنه يؤدي بالنتيجة لاكتساب اللفظ ماهية اعتبارية وهي ماهية الكرم^{٦١} .

ولعل ذلك ناتج من تأثر بعض متبنيها من الأصوليين المعاصرين بنظرية القرن الأكيد الآتي ذكرها أو لمنطلقاتها التي بُنيت عليها^{٦٢} .

وعلماء اللغة المحدثون يقرون الدور الكبير للتداول والاستعمال في إيجاد الصلة بين الألفاظ ومعانيها^{٦٣}.

الخامسة - نظرية القرن الأكيد :

يُعدُّ السيد الشهيد الصدر (ت ١٤٠٠ هـ ق) من أبرز من نظَّرَ للوضع على أساس (القرن الأكيد) ، وهذه النظرية تُرجع سبب الترابط بين اللفظ والمعنى الى طبيعة الذهن البشري والقوانين المتحكممة فيه ، وهي ثلاثة : (الإحساس بالشيء سببا في انتقال الذهن إلى صورته- انتقال صورة الشيء إلى الذهن عن طريق إدراك مشابهه- انتقال صورة الشيء إلى الذهن عن طريق إدراك الذهن لما وجدته مشروطا و مقترنا بذلك الشيء على نحو أكيد بليغ) .

وعملية الاقتران بين اللفظ والمعنى بصورة أكيدة ناشئة من التكرار أو نتيجة عامل كفي معين، يؤدي الى نشوء العلة الوضعية بين اللفظ والمعنى^{٦٤} .

وتلتقي هذه النظرية مع (نظرية الاقتران التكراري) في عملية تعلم معنى اللفظ التي ظهرت أسسها في الاشتراط الكلاسيكي من حيث الاقتران التكراري بين مثيرين، لصدور استجابة ما. وقد أوضح (أوزجود 1953 Osgood) حدوث مثل هذه العملية في التعلم اللغوي وهي: أن معنى اللفظ ينشأ من عملية اقتران بين اللفظ وبين المثير الشئ الدال على هذا اللفظ. بمعنى أن المثيرات اللفظية (أصوات كلامية) تقترن مع مثيرات شئية اقترانا منتظما متكررا^{٦٥}.

وقد أشار الأصولي واللغوي المعروف الرضي الاسترابادي (ت ٦٨٦ هـ) الى هذه النظرية تفصيلاً في معرض حديثه عن (الألفاظ التي تسميها النحاة أصواتاً)^{٦٦}. وهذه النظرية هي السبّاقة من بين جميع النظريات الأصولية لمعالجة الوضع في ظرف الاستعمال بشكل تفصيلي وجعلته أحد تطبيقات القانون الطبيعي (الاستجابة الشرطية) .

النتائج

- ١- تبنى الأصوليون التصور " السينوي " الذي طرحه ابن سينا في مبحث الدلالة اللفظية من أن " ان الخيال اذا ارتسم فيه مسموع اسم ارتسم في النفس معناه فتعرف النفس ان هذا المسموع لهذا المفهوم ، فكلمة أورده الحس الى النفس التفتت الى معناه " ورتبوا عليه بعض المسائل الأصولية ، وهو أمر ليس مهماً على الصعيد النظري فحسب بل له إرتداداته الإستنباطية في الفقه ، وفي أكثر من مسألة . وقد ظهر لنا أن هذا الفهم الدلالي متطابق والى حد كبير مع نتائج الدراسات البنيوية فيما يرتبط بالعلامة اللغوية بل يفوقها عمقاً في بعض تفاصيله .
- ٢- وجدنا بعض الأصوليين يفرّق بين المعنى والدلالة ويرى عدم ترادفهما وتأخر الدلالة عن المعنى ، وهذا الفهم الأصولي الذي عبر عنه النائي نراه متوافقاً مع معطيات علم الدلالة الحديث الذي يرى أن الاتصال اللغوي يتألف من رمز دال هو اللفظ ومدلول هو المعنى ودلالة وهي الارتباط بينهما ، في تعبير واضح عن عدم الترادف بين المعنى والدلالة .
- ٣- تسليط الضوء على مرتكزات علم أصول الفقه ومصادر استمداء المتمحورة حول الظواهر اللغوية الاجتماعية العامة والمدرجات العقلية المطلقة ، تفضي إلى الجزم بأن الضوابط والقواعد الأصولية، تنمى مع قانون الخطاب العام ومنطقاته، وترتكز على مسوغات عقلانية، وسلوك إنساني، يجعلها في كثير من تفاصيلها ، قواعد عامة لا تختص بلغة دون أخرى .
- ٤- يُعد بحث الدلالات والوضع أحد المفرداتها الأساسية في البحوث اللفظية التحليلية التي تمثل مساحة مشتركة بين موضوعات علم أصول الفقه والفلسفة التحليلية المعاصرة التي تتخذ من دراسة اللغة موضوعاً لها .

٥- تناول الأصوليون أسوة بالفلاسفة، واللغويين، والمناطقية، وفلاسفة اللغة وغيرهم، مسألة اللفظ والمعنى، وجعلوها موضوعاً للكثير من التساؤلات التي حاولوا الإجابة عنها بأصالة وعمق في تعبير واضح على تحرر علم الأصول من التقاليد الفلسفية وعدم تقيده في تناوله مسائل تعد من أمهات مشاكل الفكر الإنساني بوظيفة الأساسية كعلم آلي هدفه تزويد المشتغلين في الفقه بقواعد وضوابط تسهل عليهم العملية الاستنباطية.

٦- حاول الدرس الأصولي تفسير مصدر العلاقة بين اللفظ والمعنى ، الذي من خلاله أصبح تصور اللفظ سبباً لتصور المعنى مع أن اللفظ والمعنى شيئان مختلفان كل الاختلاف، فنتج عن ذلك نظريات متعددة تتوافق في مفردات كثيرة منها مع آخر معطيات البحث اللساني حيث العلامة والقصدية، والقصد المضاعف ، والترابط بين كلي اللفظ والمعنى ، ودور التداول والاستعمال في إيجاد الصلة بين الألفاظ ومعانيها ، وكون الوضع أحد تطبيقات القانون الطبيعي (الاستجابة الشرطية) الخ ، وقد وجدنا الدرس الأصولي وفي أكثر من نظرية يتخذ من استقراء اللغة وملاحظتها في إطار وظيفتها الاجتماعية أداة مثلى لبناء تصوراته عن طبيعة العلاقة بين اللفظ والمعنى .

هوامش البحث ومصادره

١- أساس البلاغة- محمود بن عمر المعروف بجار الله الزمخشري بتحقيق عبد الرحيم محمود ، (د. ت.) ص ١٣٤ ، تاج العروس من جواهر القاموس - محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني ، أبو الفيض ، الملقب بمرتضى الزبيدي ، تحقيق: علي شيري ، ط ٢ الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، (ت ١٤٢٤ هـ.ق.) (٧٠٦٤/١) ، معجم مقاييس اللغة- أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، الناشر: دار الفكر ، (ت ١٩٧٩) ج ٢ ص ٢٥٩ ، الكليات (معجم مصطلحات والفروق اللغوية) - أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي ، ترجمة ، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري ، ط ٢ مؤسسة الرسالة ، (ت ١٩٩٨ م) ص ٤٣٩

٢- مفردات ألفاظ القرآن- الراغب الأصفهاني ، تحقيق: صفوان عدنان داوودي ، ط ٤ ، الناشر: دار القلم - الدار الشامية ، (ت ٢٠٠٩) ص ١٧١

- ٣- التعريفات - علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، ط١، دار الكتب العلمية - بيروت، (ت ١٩٨٣)، ص ٧٥
- ٤- ينظر: الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد - جمال الدين حسن يوسف الحلبي - تحقيق وتعليق: محسن بيدارفر، ط٤، انتشارات بيدار-قم-إيران، (ت ١٤٣٠ هـ) ص ٢٤، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية - أبو منصور الحسن بن يوسف المطهر الحلبي، ط١ مؤسسة النشر الإسلامي، (ت ١٤١٢ هـ ق.) ص ١٩٦، المنطق - محمد رضا المظفر، ط١، دار التعارف للمطبوعات، (ت ٢٠٠٦) ج ١ ص ٤١
- ٥- ينظر: علم الدلالة عند العرب، دراسة مقارنة مع السيمياء الحديثة - عادل فاخوري، ط٢، دار الطليعة للطباعة والنشر، (ت ١٩٩٤) ص ١٤
- ٦- الجوهر النضيد ص ٢٤، والقواعد الجلية: ص ١٩٦، المنطق ج ١ ص ٤١
- ٧- ينظر: موسوعة كشاف إصطلاحات الفنون والعلوم - محمد علي التهانوي، ناشرون، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، (ت ١٩٩٦ هـ ق.) ج ١ ص ٧٩٠
- ٨- القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية - العلامة الحلبي ص ١٩٥
- ٩- ينظر: سوسير رائد علم اللغة الحديث - محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، (ت ١٩٨٩) ص ٢٨
- ١٠- ينظر: علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، منقول عبد الجليل، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، (ت ٢٠٠١) ص ١٤٤
- ١١- ينظر: المزهري في علوم اللغة وأنواعها - السيوطي ص ٤٢
- ١٢- ينظر: أنيس المجتهدين في علم الأصول - محمد مهدي بن أبي ذر النراقي، تحقيق: مركز العلوم والثقافة الإسلامية، ط١، الناشر: مؤسسة بوستان كتاب، (ت ١٤٣٠ هـ ق.) ج ١ ص ٤١
- ١٣- الحلقة الثالثة في أسلوبها الثاني، باقر الأيرواني، ط١، دار الفقه للطباعة والنشر، قم - إيران، (ت ١٤٣١ هـ ق، ١٣٨٧ هـ ش)، ج ١ ص ٩٢
- ١٤- الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي الغرناطي أبو إسحاق، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان ط١، دار ابن عفان - سعودية (ت ١٤١٧ هـ ق - ١٩٩٧ م) ج ٢ ص ١٣٨.
- ١٥- ينظر: أجود التقارير - تقرير بحث النائيني، للسيد الخوئي، ط١، منشورات مصطفى، قم - إيران (ت ١٣٦٨ هـ ش) - ج ١ - ص ١٣
- ١٦- فقه اللغة وخصائص العربية - محمد المبارك، ط٢، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (بلا ت) ص ١٦٨

- ١٧- كفاية الأصول ، محمد كاظم الآخوند الخراساني ، تحقيق : مسلم قلى بور الجيلاني ، ط.١ ، ذوي القربى ، قم - إيران ، (ت ١٣٨٨ هـ ش) ج ١ ص ١٥
- ١٨- دروس في علم الاصول ، محمد باقر الصدر ، ط.٢ ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت - لبنان ، (ت ١٩٨٦ م) ج ١ ص ٣٩-٤٠ .
- ١٩- تمهيد القواعد ، زين الدين الجبعي العاملي ، المعروف بالشهيد الثاني ، تحقيق : مكتب الإعلام الإسلامي - فرع خراسان الرضوي ، ط.٢ ، مؤسسة بوستان كتاب - إيران ، (ت ١٤٢٩ هـ .ق - ١٣٨٧ هـ .س) ، ص ٢٤
- ٢٠- ينظر : بنية العقل العربي ، دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية ، محمد عابد الجابري ، ط.٩ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت - لبنان ، (٢٠٠٩ م) ، ص ٥٣-٥٤
- ٢١- ينظر : دروس في أصول فقه الإمامية ، عبد الهادي الفضلي ، ط.٤ ، مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان ، (ت ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م) ، ج ١ ص ١١٢
- ٢٢- ينظر : بحوث في علم الأصول ، محمود الهاشمي الشاهرودي ، تقريراً لبحث السيد محمد باقر الصدر ، ط.١ ، مؤسسة ومعارف أهل البيت عليهم السلام ، قم - إيران ، (١٤٣٣ هـ .ق - ٢٠١٢ م) ، ج ١ ص ٢٢١
- ٢٣- ينظر : الفلسفة وقضايا اللغة - قراءة في التصور التحليلي ، بشير خليف ، ط.١ ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، لبنان - ومنشورات الاختلاف ، الجزائر ، (ت ١٤٣١ هـ / ٢٠١٠ م) بشير خليف ص ٥٨
- ٢٤- المعالم الجديدة للأصول - السيد محمد باقر الصدر ، اعداد وتحقيق : لجنة التحقيق التابعة للمؤتمر العالمي للإمام الشهيد الصدر ، ط.١ الناشر : مركز الابحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر ، (ت ١٤٢٧) ص
- ٢٥- ينظر : تحليل وفلسفة أصول الفقه - علي محمد بو سلمان الجبيلي ، ط.١ ، دار الولاء ، بيروت - لبنان (ت ١٤٣٣ هـ ق - ٢٠١٢ م) ص ١٢٥
- ٢٦- ينظر . دروس في أصول فقه الإمامية ، عبد الهادي الفضلي ، ج ١ ص ٣٤٥
- ٢٧- ينظر : دراسات في علم الاصول ، السيد علي الهاشمي الشاهرودي ، ط.١ مركز الغدير للدراسات الإسلامية (ت ١٩٩٨ م) ج ١ ص ٣٣
- ٢٨- التعريفات - علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني ، ط.١ ، دار الكتب العلمية - بيروت ، (ت ١٩٨٣) ص ٢٧٣
- ٢٩- دروس في علم الأصول ، محمد باقر الصدر ج ١ - ص ٦٥
- ٣٠- ينظر : بحوث في علم الأصول ، محمود الهاشمي الشاهرودي ج ١ ص ٧٢
- ٣١- ينظر : مباحث الاصول ، كاظم الحسيني الحائري ، تقريراً لبحث الصدر ، ط.١ ، دارالبشير ، قم - إيران ، (ت ١٤٢٨ هـ .ق) ق ١- ج ١ ص ٨٢

- ٣٢- ينظر : فلسفة اللغة ، دراسة في المنطلقات العقلية للبحوث اللغوية " مباحث الألفاظ " في علم أصول الفقه ، عمار أبو رغيف، ط٢ ، معهد الدراسات العقلية ، النجف الأشرف - العراق ، (ت ١٤٣٨ هـ ق) ، ج ١ ص ١٢٨
- ٣٣- تشرح الأصول ، علي النهاوندي النجفي ، مهر ، قم - إيران ، (ت ١٣٩٦) ، ج ١ ص ٢٥
- ٣٤- ينظر : الرافد في علم الأصول ، منير القطيفي ، تقريراً لبحث السيد السيستاني ، ط ١ ، مهر - قم ، (ت ١٤١٤ هـ ق) ، ص ١٧٨-١٧٩
- ٣٥- محاضرات في أصول الفقه - تقرير بحث الخوئي ، محمد إسحاق الفياض ، ط ٢ ، مؤسسة النشر الإسلامي ، قم - إيران ، (ت ١٤٣١ هـ ق) - ج ١ - ص ٥٢
- ٣٦- للوقوف على تفصيل النظرية ينظر : محاضرات في أصول الفقه - إسحاق الفياض - تقرير بحث السيد الخوئي - ج ١ - ص ٥١-٥٦
- ٣٧- ينظر: المعجم الأصولي - محمد صنفور علي البحراني ، ط ٣ الناشر: منشورات الطيار ، (ت ٢٠٠٧ هـ ق) ، ج ص ١١٤ / القواعد الأصولية والفقهية ، اعداد : لجنة علمية في الحوزة الدينية بإشراف الشيخ محمد علي التسخيري ، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب ، طهران - إيران ، (ت ٢٠٠٣ م - ١٤٢٥ هـ ق - ١٣٨٣ هـ ش) ، ج ١ ص ١٧
- ٣٨- معرفة الآخر ، مدخل الى المناهج النقدية الحديثة - عبدالله ابراهيم وآخرون ، ط ٢ المركز الثقافي العربي ، (ت ١٩٩٦) ص ٨٦
- ٣٩- ينظر : فقه اللغة وخصائص العربية - محمد المبارك ، ص ١٦٨
- ٤٠- دروس في السيميائيات - حنون مبارك ص ٧٣-٧٤
- ٤١- الخطيئة والتكفير من النبوية إلى التشريعية ، عبد الله محمد الغدامي ، ط ٦ ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء - المغرب ، (ت ٢٠٠٦) ص ٣١
- ٤٢- ينظر : نهاية الدراية في شرح الكفاية ، محمد حسين الغروي الأصفهاني ، ط ١ ، انتشارات : سيد الشهداء ، قم - إيران ، (ت ١٣٧٤ هـ ش) ، ج ١ - ص ٢٣
- ٤٣- المصدر نفسه
- ٤٤- نهاية الدراية في شرح الكفاية - محمد حسين الغروي الأصفهاني ، ج ص ٢٠
- ٤٥- معاني الاخبار ، ابو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي ، عنى بتصحيحه : علي اكبر الغفاري ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان (ت ١٣٩٩ هـ ق - ١٩٧٩ م) ، ص ٣
- ٤٦- رسائل في الفقه والأصول ، محمد جواد الفاضل اللكراني ، ط ٣ ، تحقيق ونشر: مركز فقهي أئمة اطهار ، قم - إيران (ت ١٤٣٢ هـ ق) ، ص ١٧٣
- ٤٧- العلامة وعلم النص - اعداد وترجمة منذر عياشي ، ط ١ ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء - المغرب ، (ت ٢٠٠٤) ، ص ١٧

- ٤٨- علم اللغة العام، فردينان دي سوسور ، ترجمة : يوثيل يوسف عزيز ، دار آفاق عربية- العراق ، (ت ١٩٨٥م)، ص ١٣١
- ٤٩- الرافد في علم الأصول - تقرير بحث السيستاني ، للسيد منير - ص ١٥٤
- ٥٠- ينظر : بحوث في علم الأصول- محمود الهاشمي الشاهرودي تقريراً لأبحاث: الشهيد السيد محمد باقر الصدر - ج ٣ ص ٣٣٧
- ٥١- فلسفة اللغة عمار أبو رغيف ج ١ ص ١٥١
- ٥٢- بحوث في علم الأصول تمهيد في مباحث الدليل اللفظي تقريراً لأبحاث: الشهيد السيد محمد باقر الصدر- حسن عبد الساتر، ط ١، دار محبين للطباعة والنشر والتوزيع، (ت ١٤٢٣ هـ ق) ج ١ ص ٤١-٤٢
- ٥٣- ينظر فلسفة اللغة عمار أبو رغيف ص ١٦٠
- ٥٤- بحوث في علم الأصول تمهيد في مباحث الدليل اللفظي تقريراً لأبحاث: الشهيد السيد محمد باقر الصدر- حسن عبد الساتر، ج ١ ص ٤١-٤٢
- ٥٥- المصدر نفسه
- ٥٦- منتقى الأصول - تقرير بحث الروحاني ، عبد الصاحب الحكيم، ط ١ - مطبعة الهادي ، (ت ١٤١٧ هـ ق) ، ج ١ ، ص ٤٧
- ٥٧- ينظر: فلسفة اللغة - عمار أبو رغيف ص ١٥٠
- ٥٨- منتهى الأصول، حسن بن علي أصغر الموسوي البجنوردي، ط ٢، منشورات مكتبة تبصرتي ، قم- إيران (د. ت) ج ١ - ص ١٥
- ٥٩- ينظر: الرافد في علم الأصول - تقرير بحث السيستاني ، لمنير القطيفي - ص ١٤٦
- ٦٠- ينظر : محمد حسين عبد العزيز ، سوسير رائد علم اللغة الحديث ، ص ٢٨
- ٦١- ينظر : الرافد في علم الأصول - تقرير بحث السيستاني ، للسيد منير - ص ١٥١ .
- ٦٢- ينظر التفصيل في المصدر المتقدم
- ٦٣- ينظر: دلالة الالفاظ - ابراهيم أنيس، ط ٥. مكتبة الأنجلو المصرية ، (ت ١٩٨٤م)، ص ٧١
- ٦٤- ينظر: بحوث في علم الأصول ج ١ ص ٨١-٨٢
- ٦٥- ينظر: نوال محمد عطية ، علم النفس اللغوي ص ٥٣ بتوسط : دروس في أصول فقه الإمامية ، عبد الهادي الفضلي ج ٢ ص ٣٧
- ٦٦- شرح شافية ابن الحاجب ، محمد بن الحسن الرضي الاسترآبادي، ط ١، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، قم - إيران ، (ت ١٣٩٢ هـ ق) ، ج ٣ - ص ١١٨